الفكر الاقتصادي والاجتماعي

لدى الملك فيصل الاول

بين النظرية والتطبيق

د. عبدالهادي كريم سلمان / جامعة بغداد
د. فليح حســـــن علـــي / جامعة الكوفة

المقدمـــــة

تعد دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاي قطر ، من الدراسات المهمة ، والضرورية ، لانها تكشف عن شؤون لها مساس مباشر بحياة السكان ، فضلاً عن ، إن تلك الدراسات تساعد على معرفة العوامل التي أدت الى تقدم ذلك البلد أو تخلفه.

في إطار هذا الفهم ، يدخل تاريخ العراق الاقتصادي والاجتماعي الحديث والمعاصر ، من بين الموضوعات المهمة ، التي تحتاج الى دراسات معمقة ، وجذرية ، لأنها لا زالت أرضاً بكِراً ، التفت اليها الباحثون مؤخراً ، بعد أن ظلت مهملة فترة من الزمن ، إذ ركزوا جُلَّ اهتمامهم على التاريخ السياسي بمراحله المختلفة فقط ، متناسين أنَ دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، يؤدي الى فهم أفضل وأدق لكثير من أحداث البلد السياسية ((فكم من حدث سياسي نتج عن أزمة اقتصادية أو غليان اجتماعي. وكم من أزمة اقتصادية أو اجتماعية كانت نتيجة إجراءات أو صراعات سياسية)) [1].

واذا كانت افكار الملك فيصل الاول السياسية لم تعد خافية على القارىء بفضل العديد من الدراسات والابحاث التي نشرت عنه ، فأن الشيأ الذي بقي بحاجة الى إماطة اللثام عنه ، هو أفكاره الاقتصادية والاجتماعية ، التي عبر عنها طيلة فترة حكمه في العراق ١٩٢١-١٩٣٣. وهذا ما تسعى الدراسة لكشفه على وفق النسق الآتي:

أولاً :- في المجال الاقتصادي

يُعدُ وضع أسس اقتصاد متين مقياساً مهما من مقاييس نجاح أي حاكم ، مادام تطور المجتمع وتعزيز مؤسسات الدولة يعتمدان على ذلك أساساً. ويقدر الأمر شخص الملك فيصل الاول ، وواقع الامكانات المتاحة لديه ، وفي اطار تفكيره وقناعته فانه اثبت حضوراً ملموساً في هذا الميدان ، وحقق قدرا من النجاح على الرغم من العقبات التي كانت تواجهه[٢] .

لقد شخص الملك فيصل الاول مشاكل العراق الاقتصادية منذ اللحظة الاولى لتسلمه مقاليد عرش العراق في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ وذلك في خطاب العرش الذي قال فيه: ((أيها العراقيون الأعزاء: لقد كانت هذه البلاد في القرون الخالية مهد المدنية والعمران ومركز العلم والعرفان ، فأصبحت بما نالها من الخطوب والحوادث خالية من اسباب الراحة والسعادة ، فقد فيها الامن ، وسادت الفوضى ، وقل العمل ، وتغلبت ، وغارت مياه الرافدين في بطون البحار ، فأقفرت الارض ، بعد ان كانت يانعة نضرة ، وطغت القفار على المعمورة ، وأضحت واحات واسعة ، فنحن ألان تجاه هذه الحقيقة المؤلمة ، ولا يجدر بشعب يريد النهوض الا ان يعترف بهذه الحقائق))[٣] .

نستنتج من ذلك ان البوادر الاولى للاهتمام بتطوير الاقتصاد العراقي تعود الى السنوات الاولى من حكم الملك فيصل الاول ، وذلك بدافع الحاجة الملحة لتطوير وتلبية مؤسساتها الادارية الحديثة ولتفادي كل عبء مالي يقع على عاتق الدولة المنتدبة التي كانت تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة ، وفضلا عن كل ذلك ، ما كان بالامكان تحقيق اطماع بريطانيا في العراق كما يجب في ظل اقتصاد متدهور ، وادارة متسيبة[٤] . وقد سعى الملك فيصل الاول جاداً ، بعد تسنم سلطاته الدستورية في البلاد الى ايجاد الحلول المناسبة من خلال وضعه ((الاسس النظرية الصحيحة لسياسة الدولة الاقتصادية))[٥] .

لتحقيق الهدف المنشود والمتمثل بما يأتي:

١- النهوض بالزراعة ، واقامة مشاريع متطورة للري ، ومكافحة الآفات الطبيعية من فيضانات وجراد ، وانشاء مصرف زراعي.

٢-اقامة صناعة وطنية ، والبدء باستثمار ثروات العراق الطبيعية ، وبشكل خاص النفط.

٣-ربط انحاء العراق بشبكة من الطرق الحديثة ، ولاسيما سكك الحديد ، لزيادة تماسك ابناء الشعب ، وتسهيل اتصال العراق بالخارج ، وتنشيط التجارة.

٤-زيادة موارد الدولة ، وتنظيم الضرائب ، والاقتصاد في النفقات ، ووضع عملة وطنية ، وانشاء المصارف.

٥-الاهتمام بالمشروعات الخدمية والحضارية من شبكة كهرباء ، وماء صالح للشرب ، وخطوط الهاتف ، والمستشفيات والمدارس وغيرها[٦] .

كان من الطبيعي جداً ، ان تجد افكار الملك الاقتصادية صدى واسعاً لها في مناهج الوزارات التي تشكلت في عهده ، فحينما شعر الملك باخفاق وزارة عبدالمحسن السعدون الاولى ، التي تشكلت في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، على تصريف شؤون البلاد الاقتصادية ، تدخل شخصياً في الامر ، فأمر رئيس الديوان الملكي ، رستم حيدر ، بتوجيه مذكرة الى رئاسة مجلس الوزراء ، في اواخر تشرين الاول عام ١٩٢٣، يذكرها بوعدها الذي قطعته عند تشكيلها للاهتمام بالحالة الاقتصادية ، منتقداً سياستها المالية التي ادت الى ((زيادة ثقل الضرائب على عاتق الأمة)) ، ويستفسر منها حول الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لمعالجة ((الضيق المالي والأزمة الاقتصادية)) التي تعاني منها البلاد من جهة والتدابير التي تسعى اليها ((لتقوية الزراعة والتجارة ، وزيادة الصادرات ، وتقليل الواردات)) من جهة ثانية[٧] .

واذا كانت تلك المذكرة قد سببت امتعاضاً لدى رئيس الوزراء ودفعته للاستقالة ، على وفق رأي احد المختصين[٨] . فان الملك فيصل قد عزى سوء الحالة الاقتصادية الى عدم ((تنفيذ خطة اقتصادية محددة تستفيد منها البلاد)) و(انعدام التعاون والانسجام بين دوائر الدولة ذات الاختصاص)[٩] ولتجاوز ذلك الخلل اقترح في مذكرة جديدة ، بعث بها الى مجلس الوزراء ، في نهاية عام ١٩٢٣ ((تشكيل لجنة دائمة ذات صلاحيات واسعة برئاسة رئيس الوزراء ، مهمتها تنشيط الصناعة والزراعة ، ودراسة المشاريع الكبرى ، فضلاً عن ، تأسيس الشركات الوطنية))[١٠] .

كما دعا الملك في مذكرة ثانية ، الى ضرورة الاهتمام بالصناعات التي تستطيع البلاد توفير المواد الاولية لها ، لسد قسم من احتياجاتها ، ولتحقيق ذلك الهدف ، اقترح تشكيل ((المجلس الاقتصادي الأعلى)) تحت رئاسته او من ينوب عنه احياناً (رئيس مجلس الوزراء) ، على ان يضم وزراء المالية والاشغال ، والري ، فضلا عن ستة اعضاء اخرين منتخبين من بين رجال المال ، والاعمال البارزين[١١] . ويمثل هذا المجلس الفكرة التي تبلور عنها انشاء ((مجلس الاعمار)) ثم ((مجلس التخطيط)) ووزارة التخطيط ، واقترح مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات ، وكيفية اجتماعية ، ومكافآت الأعضاء ، على ان يرتبط المجلس برئاسة الوزراء ، وحدد اختصاصاته وطبيعة قراراته واحكام نفاذها[١٢] .

وبهدف التغلب على مشكلات البلاد الاقتصادية ، لاسيما الزراعية منها ، دعا الملك فيصل الى ضرورة الاستعانة بالخبرة الاجنبية ، فأستقدمت الحكومة لهذا الغرض الخبير المالي البريطاني السير هلتن يونغ (sir Hilton Young) الذي وصل بغداد في نهاية

اذار من عام ١٩٢٥، ووضع تقريراً مسبقاً لمعالجة الوضع المالي للبلاد[١٣]. وقد اشاد الملك بمحتويات ذلك التقرير، في الخطاب الذي القاه امام مجلس الامة، في السادس عشر من تموز عام ١٩٢٥ قائلاً: ان الحكومة أخذت ((بعين الدقة والاهتمام مشورة بعثة يونك))[١٤]. التي اقترحت اجراء تخفيض عام في مصروفات الحكومة. واسهاماً من الملك فيصل بالتخفيض عن كاهل ميزانية الدولة، قرر التخلي عن ((نصف مخصصاته الشخصية الخاصة))، ودعا الوزارات كافة الى الاقتداء بذلك في اجراءاتها الاقتصادية[١٥].

وادراكاً من الملك فيصل لعموم الواقع الاقتصادي، ركز في خطابه المذكور على نقطة جوهرية واساسية، الا وهي ان الاستقلال السياسي لايكون ناجزاً بدون استقلال اقتصادي، فقال: ((قبل ان ننهي خطابنا هذا نود ان نبدي لكم انه بعدما تعينت الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية، يجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية، اذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي، هذا ما عقدت حكومتنا الامال بانجازه بمؤازرة شعبنا الكريم))[١٦].

لقد شهدت تلك الفترة اهتماما نسبيا اكبر من السابق، فعندما وضعت الوزارة العسكرية الثانية، التي تشكلت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٦، ما عرف بمشروع السنوات الثلاث (١٩٢٧-١٩٢٩)، الذي كان الاول من نوعه في تاريخ العراق المعاصر[١٧]. نال ذلك الاجراء استحسان الملك فيصل الاول كثيراً، فبعث في الخامس من آيار بمذكرة الى المستر آمري، وزير المستعمرات البريطاني، شخص فيها اسباب تخلف البلاد في هذا الميدان قائلاً: ((ان الذي جعل تقدمنا الاقتصادي بطيئا، وأثر على بعض المشاريع التي تشبثنا بها، يجب ان يُعزى في الدرجة الاولى الى فقدان اليد القديرة التي تتمكن من ادارة دفة السياسة المالية في هذه البلاد))[١٨]، على اسس ثابتة وقوية، بهدف القيام بالمشاريع العمرانية.

وبناءً على اهتمام الملك فيصل بموضوع المستشار المالي، قدم رئيس الوزراء، عبدالمحسن السعدون، طلبا بهذا الخصوص في الثامن من تشرين الاول ١٩٢٨، علق عليه الملك فيصل هكذا: ((ان بقاء منصب مستشار المالية خاليا مدة طويلة من شخصية ممتازة وحائزة على ثقة الجميع لا ينتج من ورائه الا الضرر العظيم على الملكة))[١٩]. ثم تساءل: الى متى نظل نستعمل مسكوكات هندية في معاملاتنا؟ والى متى نظل محرومين من مصرف زراعي؟ يحمي المزارعين من تسلط المرابين[٢٠] وغيرها من المواضيع التي كان يهدف من ورائها كشف حالة البلاد الاقتصادية، ومعالجة الخلل فيها وصولا الى حل مناسب يحقق طموح البلاد في وضع اقتصادي افضل، الا ان ذلك الطموح المشروع اصطدم بعقبة كبرى، عندما القت الازمة الاقتصادية العالمية بضلالتها الكثيفة على البلاد. والتي تحولت ظواهرها الى مشكلة متفاقمة عانت منها

البلاد على مدى السنوات الأربع الاخيرة من عهد الملك فيصل الاول من العام ١٩٢٩- حتى العام ١٩٣٣[٢١].

موقف الملك فيصل الاول من الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣

شغلت الازمة الاقتصادية فكر الملك كثيراً. ففي الخطاب الذي القاه في افتتاح مجلس الامة ، في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٢٩، اشار الى سوء الانتاج ، وتعرضه الى الافات ، فضلا عن ، هبوط اسعاره ، وقد وعد اتخاذ التدابير لمعالجة ذلك[٢٢] . وحينما تفاقم تأثير الازمة كثيرا على الوضع الاقتصادي للبلاد ، لاسيما في سنتها الثانية ، وجه الملك فيصل أنظار المسؤولين ، وعلى رأسهم رئيس الوزراء في الثلاثين من آيار عام ١٩٣٠ الى الانشاء والتعمير في الداخل ، وتوطيد الاسس الاجتماعية والاقتصادية والادارية على اركان قويمة تؤمن سير العمران واضطراد تقدم الامة في مجراه الطبيعي. وطالب الى رئيس الوزراء اطلاعه على الخطط والتدابير التي يقترح اتخاذها فيما يختص بتهيئة الاسباب. للنهضة المنشودة مع مراعاة الوضع المالي وموارده البلاد[٢٣] . ولفت نظر رئيس الوزراء ، بشكل خاص ، الى اعطاء اسبقية لمشاريع الري الكبرى ، لا سيما بعد صدور ميزانية الاعمال العمرانية للسنوات الخمس (١٩٣١-١٩٣٥) ، والتي ركزت على مشروعي الحبانية والغراف اللذين اعارهما الملك اهتماما خاصاً[٢٤] .

تعد المدة (١٩٣٠-١٩٣٣) من حكم الملك فيصل الاول ، انموذجا للحكم على افكاره الاقتصادية العامة من خلال المذكرتين اللذين وضعهما. ففي عام ١٩٣٠ حدد الاطار العام لسياسته الاقتصادية والمالية الهادفة الى انقاذ العراق من اثار هذه الازمة ، والعمل على تطوير امكاناته على وفق خطوات مبرمجة ومدروسة. فشخص اسباب المشكلة ، ووضع الحلول المناسبة لها على وفق تصوره.

وبعد ان استطلع آراء عدد من خبراء الاقتصاد والمال الغربيين ، صاغها في مذكرة طويلة ، بلغت خمساً وعشرين صفحة[٢٥] ، وضع لها فيما بعد عنوان ((ملحوظات اقتصادية وضعها الملك في العام ١٩٣٠)) تضمنت خططه ومشروعاته التنموية ، والخطوط العامة للسياسة الاقتصادية التي يجب على المسؤولين السير بموجبها لانقاذ البلاد من الكارثة الاقتصادية ، والنهوض بالاقتصاد الوطني وبناء العراق الجديد[٢٦] .

ان دراسة معمقة لتلك المذكرة تعطينا فكرة واضحة وشاملة عن تصورات الملك لمشاكل العراق الاقتصادية ، وقابليته على معالجتها باسلوب شامل لا يخلو من حنكة سياسية[٢٧] .

استهل الملك فيصل مذكرته بالقول: انه فكر اثناء زيارته لاوربا ، ومحادثاته مع خبراء السياسة المالية ، في وضع حد للازمة الاقتصادية ، واثرها على ((بلادي المحبوبة)). واضاف يقول: واعتقد ان خير وسيلة لتحقيق ذلك الهدف هو العمل على نحقيق

الاكتفاء الذاتي ، ووقف استيراد المنتوجات والمحاصيل الاجنبية ، والاهتمام بغزو الاسواق الاجنبية بالبضائع على اختلاف انواعها بقدر المستطاع[٢٨] في الوقت نفسه ، دعا الملك الى تنويع مصادر دخل البلاد ، وعدم الاقتصار على الزراعة وحدها ، لان للعراق ((املا كبيرا في الحياة لوفرة كنوزه الارضية ، فلديه النفط ، فاذا تمكن من الاستفادة منه توصل الى سد رمقه الى ان يلم شعثه))[٢٩] .

على صعيد اخر ، حث الملك الشعب العراقي على بذل الجهود ومواصلة العمل ، ومعاضدة الدولة لمواجهة الاخطار المحدقة بالبلاد ، واضعاً امامه الغاية المثلى الا وهي: ((انتشال الوطن المقدس من الافلاس والاضمحلال))[٣٠] .

بعد ذلك ينتقل الملك الى استعراض طبيعة الازمة ، محللا جذورها واسبابها ، ونتائجها ، لاسيما بالنسبة للعراق. وقد تنبأ باستمرارها لسنوات اخرى قائلاً: ((لايحمل ان تنجلي مهما تفاءلنا قبل مرور ثلاث سنين في الاقل. هذا اذا قمنا بالواجب الذي ثبته في المقدمة))[٣١] . ثم يشخص اسباب رئيسية للازمة منها:

١- ازدحام المصنوعات والمنتوجات بتهالك المنتجين في استثمار الاموال واستغلال الاراضي الى اقصى حد ممكن ، سعيا وراء تحقيق اسمى الارباح واسرعها واضمنها.

٢-عزلة روسيا الاتحادية والصين وغيرهما من الممالك ، مما جعل ما يقرب من ربع سكان العالم خارج اسواق الشراء مدة قصيرة. اعقبها دخول روسيا المفاجيء اسواق العالم واغراقها بمنتوجاتها.

٣-اندفاع الامم الى غزو اسواق بعضها وتنافسها بقصد تحقيق اعلى الارباح[٣٢] .

لقد احس الملك بثقل وطأة الازمة الاقتصادية على البلاد ، وان معالجتها وتخفيف عبئها في نظره يكمن في اتخاذ الاجراءات التالية:

١- الاقتصاد بالنفقات والغاء بعض الدوائر وتقليص بعضها ، واجراء خفض عام في عدد الموظفين في سائر الدوائر وتخفيض الرواتب لتصبح متناسبة مع مستويات المعيشة العامة في المملكة.

٢- التأكيد على ضرورة اتمام مشروع العملة العراقية وتثبيت قيمتها بالنسبة الى الجنيه الاسترليني.

٣- انعاش موارد البلاد الزراعية والصناعية وسرعة استثمارها على وفق خطة اقتصادية ثابتة.

٤- انتهاج سياسة اقتصادية ومالية ثابتة.

٥- التأكيد على اهمية الادخار الفردي والجماعي والحكومي (الرسمي). بهدف توافر رؤوس الاموال للمشاريع الصناعية والعمل على انجازها في اسرع وقت.

٦- ثقته الكبيرة بامكانات العراق على تنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على اعاشة اربعين مليون نسمة حينذاك عام (١٩٣٠)[٣٣].

اما المذكرة الثانية ، فقد وضعها في الخامس عشر من آذار ١٩٣٢، بمناسبة دخول العراق عصبة الامم ، وحصوله على الاستقلال ، ومع ان المذكرة الجديدة ركزت على مجمل القضايا السياسية والعسكرية ، والاجتماعية ، غير ان الشؤون الاقتصادية ظلت حاضرة في ذهن الملك ، فجدد اهتمامه بحل مشكلة الارض ، لان حلها سيربط الأهالي بالارض ، على ان لايشعر الشيوخ والاغوات بأن قصد الحكومة محوهم[٣٤] . كما طالب بتطوير الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته بهدف ايجاد اسواق لتصريفه.

على صعيد آخر ، اقترح الملك الى اعادة النظر في الموقف الاقتصادي ، وترك السياسة الخاطئة والناجمة عن تقليد الامم الاخرى ، بالاعتماد على البضائع الاجنبية المستوردة ، وتحويل المجتمع الى مجتمع استهلاكي ، فدعا الى تشجيع الصناعات الوطنية ، وتنشيط القطاع الخاص ، من خلال تقديم القروض والمنح للراغبين بانشاء المعامل الصناعية ، ولتحقيق ذلك الهدف ، وجه الحكومة الى ضرورة تشكيل هيئة خاصة لدراسة جميع المشاريع الصناعية على اختلاف انواعها ، وتنفيذ المفيد منها. وعلق على ذلك هكذا: ((انه من المحزن والمضحك المبكي معاً ان نقوم بتشييد ابنية ضخمة بمصاريف باهضة .. والتصرف باموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئاً من حاجياتها واني احب ان ارى معملا لنسيج القطن ، بدلا من دار حكومة ، واود ان ارى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي))[٣٥] .

وبعد ان استعرضنا ما جاد به فكر الملك الاقتصادي ، حري بنا ان نقف على ما شهده عهده من اجراءات وتشريعات في هذا المجال. ولما كانت الزراعة تحظى باهتمام الملك الخاص ، الامر الذي يحتاج منا الى وقفة خاصة.

الزراعـــة

لما كانت الزراعة تمثل العمود الفقري لمجمل الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة ، لذا كان من الطبيعي ان تنال حظا اوفر من لدن الملك فيصل الاول ، ولكن مجال تحركه في هذا الميدان كان محدوداً على الرغم من ارادته ، ذلك لانه لم يكن بوسعه ان يتخطى العلاقات الاقطاعية السائدة في الريف الا في حدود ضيقة. فيما كان يعتمد على تطور زراعي حقيقي على التصدي لتلك العلاقات قبل كل شيء[٣٦] . لكن بالرغم من ذلك ، فان اهتمامه كان واضحا في هذا المجال من خلال دعوته الى تقليص نفقات مؤسسات الدولة على ان لا تشمل الجيش والزراعة[٣٧] . فقد شهد عهده ظهور مؤسسات حكومية للعناية بشؤون الزراعة ، فقد تم في العام ١٩٢٦ افتتاح اول مدرسة للزراعة التجريبية في الرستمية ، كان التعليم فيها مجانا ، فيما شهد العام ١٩٢٧ استحداث وزارة

الري والزراعة[٣٨] . كما اسست ايضا مدرسة الزراعة الريفية ، لتعليم ابناء السراكيل (وكيل الملاكين) اصول الزراعة الحديثة[٣٩] . وفي العام ١٩٢٨ اكد الملك فيصل في حفل اقيم بمناسبة تأليف احدى الجمعيات الزراعية ، ان كل ثروات البلاد سيكون مصدرها الزراعة . وقد اصبح الملك نفسه رئيسا فخريا للجمعية الملكية الزراعية التي تبرع لها بمبلغ (١٤٥٠) روبية ، فضلا عن ، (٥٠) روبية اخرى اجور انتماء[٤٠] .

على صعيد اخر ، صدرت في عهد الملك فيصل العديد من التشريعات التي استهدفت احداث تطور نسبي في الزراعة ، منها ((قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات)) الذي صدر في العام ١٩٢٦[٤١] . وقد حظي ذلك القانون باهتمام الملك شخصيا ، فقد اوعز الى ضرورة تسهيل الاجراءات الهادفة لحصول جميع الفلاحين على المضخات من جهة ، واتصاله بعدد من الشركات المصنعة لتلك المضخات من اجل توريدها الى العراق من جهة اخرى[٤٢] . فكان من الطبيعي ان يزداد حجم المساحات المزروعة في عهد الملك فيصل بمقدار اكثر من السابق ، مما انعكس ايجاباً على زيادة كميات الانتاج ، ولا سيما الحبوب في مناطق العراق المختلفة.

كما شرع ايضا ((قانون تسوية حقوق الاراضي)) و ((قانون حقوق واجبات الزراع)) في العام ١٩٣٠[٤٣] .

وبهدف مساعدة الفلاحين ، دعا الملك فيصل الاول الى تأسيس مصرف زراعي ، وانشاء جمعيات فلاحية ، كما شجع في الوقت نفسه ، الفلاحين على زراعة الفواكه ، والتبغ والكتان والقطن ، وتربية دود القز ، واكد على اهمية استعمال المكننة الحديثة في الزراعة ، والى جلب مكائن لحلج القطن[٤٤] . وكان الملك فيصل قد قام بانشاء مزرعة قطن خاصة به في خانقين ، حاول من خلالها معرفة صدى نجاح هذا المحصول في العراق ، وقد عرض في احدى المناسبات نماذج من قطن مزرعته الذي اشار الى نجاح التجربة[٤٥] . كما تجلى اهتمام الملك فيصل الاول بالزراعة من خلال ممارسات عملية قام بها الملك شخصياً ، فقد امضى الاسبوع الاخير من نيسان ٢١-٢٧ عام ١٩٢٧، ليشرف على حملة مكافحة الجراد الذي انتشر في الموصل ، وبعد ان اطمأن على سير الحملة هناك عاد الى بغداد[٤٦] .

حضي مشروع ري الغراف برعاية خاصة من لدن الملك الاول ، لاهميته في تغيير معالم الحياة الزراعية في العراق نحو الافضل ، فدعا الى تكاتف الجهود بين الحكومة والمزارعين لانجاز هذا المشروع[٤٧] . وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة لجفاف الاراضي الزراعية الواقعة على الغراف ، فقد زار الملك فيصل منطقة الغراف في الرابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٨، يرافقه يوسف غنيمة وزير المالية ، وسليمان البراك ، وزير الري والزراعة ، والمستر اورلاد مدير الري العام ، بعد ان قدمت له شكاوي من المزارعين القاطنين هناك حول شحة المياه ، الامر الذي كان من شأنه ، ان يعرض منطقتهم

للدمار[٤٨]. وبعد ان تم استطلاع المكان المقترح لانشاء صدر الغراف ، اقترح الملك فيصل حلين لايصال الماء الى تلك المنطقة وبأسرع وقت وهما:

١- اقامة سد لتقسيم المياه بين الفرات ودجلة ، الا ان الكلفة العالية لتنفيذه حالت دون ذلك.

٢-اقامة صدر جديد ومد قناة بطول (ستة اميال) وبكلفة سبعة آلاف روبية[٤٩].

بعد عودته الى بغداد ، بعث الملك فيصل بمذكرة الى رئيس الوزراء جعفر العسكري في الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٢٨ يقول فيها: ((انه لمن العار على حكومة وطنية ان تترك نهرا عظيماً من انهارها ، كان يدر على سكانه الذين عاشوا في الغابر متنعمين تحت حكم الاجنبي متثتيتين في عهدها ، ارى ان الواجب يقضي على الحكومة بان تقوم بعمل حازم باتخاذ التدابير العاجلة ، وتخصيص المبالغ اللازمة لوقاية هذا النهر العظيم ، وتمكين سكانه من الزراعة السنوية. الى ان يتسير المال الكافي لانشاء سدة اساسية على نهر دجلة ، اني انظر ان يقوم مجلس الوزراء بواجبه الوطني[٥٠]. وكان الملك فيصل الاول قد اكد لمتصرف لواء المنتفك (الناصرية) جلال بابان ، ((بانه لن يصادق على أي مشروع جديد يتعلق بالري قبل البدء بتنفيذ مشروع الغراف ، وان جميع الاموال الممكن تداركها سوف تصرف في هذا السبيل))[٥١]. حتى انه رفع شعار ((لامشروع قبل الغراف)) كما أكد ذلك امام مجلس النواب[٥٢].

على صعيد آخر ، ومن اجل التغلب على المشكلات الزراعية ، وعملا بمشورة الملك فيصل الاول ، استقدمت الحكومة الخبير البريطاني ، أرنست داوسن Ernest Dawson . في اواخر تشرين الثاني عام ١٩٢٩، الذي وصل القطر وامضى عدة اشهر ، وقدم تقريراً مفصلاً بخصوص مشكلة الاراضي[٥٣]. الا انفجار الازمة الاقتصادية العالمية وامتداد اثارها الى العراق في هذا العام عرقل خطط الدولة في هذا المجال.

على صعيد آخر ، شهد عهد الملك فيصل الاول ، ظهور صناعات وطنية ، اغلبها من بنات افكاره ، الامر الذي يجدر بنا الوقوف عنده.

الصناعـــة

ظل التطور الصناعي في العراق يتحرك في اطر محدودة طيلة عهد الملك فيصل الاول لاسباب اهمها ضغط البضاعة الاجنبية[٥٤] ، مع ذلك كثيرا ما كان الملك يؤكد على ضرورة بناء صناعة وطنية ، والاستغناء — قدر الامكان — عن المنتجات الاجنبية ، لما لذلك من مردود اقتصادي كبير ، فدعا في هذا المجال الاهتمام بارسال البعثات العلمية الى الخارج ، والعمل على اعداد كادر صناعي[٥٥]. يأخذ على عاتقه مستقبلاً احداث تطور صناعي ملموس في البلاد. وقد ساعدت بعض الظروف الجديدة على حدوث بعض التطور في حقل الصناعة الوطنية ولا سيما في السنوات الاخيرة من عهد

الملك فيصل ، فقد ظهرت برساميل وطنية معامل لصناعة النسيج ، والسكائر ، والطابوق والدباغة وحلج الاقطان وغيرها[٥٦] . اذ وافق الملك فيصل على منح سلف للمصانع والشركات الاهلية مثل شركة حلج الاقطان ، وشركة فتاح باشا ، وبعض المصانع الصغيرة[٥٧] . لانه كان يرى ان من واجب الحكومة العمل على تطوير الصناعة لانها رديف للزراعة ، فأن اقفر جانب يمكن التعويض عنه بالجانب الاخر.

على صعيد اخر ، اقترح الملك فيصل الاول وضع برنامج محدد في هذا الجانب لانجاز بعض المشاريع الصناعية كل عام ، والعمل على تطوير المصانع القائمة فعلا لكي تتمكن من سد حاجة السوق المحلية. على ان تكون الاولوية لتشييد المعامل المهمة والتي يحتاجها البلد مثل معامل السمنت ، والبلور (الزجاج) والورق والسكر وغيرهما[٥٨] . ودعا في الوقت نفسه ، الى حماية هذه الصناعات من المنافسة الاجنبية بفرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة من جهة ، وشراء الحكومة لمنتجات المصانع الوطنية دون غيرها من السلع المستوردة[٥٩] .

لقد كان الملك فيصل الاول كثير التردد على المصانع اثناء جولاته وزياراته الرسمية خارج العراق ، كما حدث ذلك اثناء زيارته لبريطانيا وايران وتركيا ، وكان يلتقي باستمرار برجال الاعمال الاجانب من المختصين ويناقش معهم المواضيع الاقتصادية المختلفة[٦٠] .

لم يقتصر اهتمام الملك على المشاريع الصناعية فقط وانما تعداه الى لفت نظر الحكومة الى ضرورة البحث عن المعادن وكشف كنوز العراق الدفينة ولاسيما النفط الذي وصفه هكذا: ((الكنز الثمين والخزانة التي لا تفنى. والمورد العظيم ، الذي يجب ان تستند اليه البلاد ، والركن الاساسي لتثبيت ثروة وغناء المملكة ، وعلى هذا الكنز الثمين استند بعد الله في تعمير بلادنا ، وامل بأن هذا المورد يسد ما تتطلبه البلاد من المصاريف لحين نمو الزراعة والصناعة))[٦١] .

ولاينسى الملك فيصل الاول اهمية المواصلات بصفتها شريان الحياة الاقتصادية ، فهي تقضي على العزلة ، وتشد ابناء الوطن الواحد ، وتقوي اتصال العراق بالعالم ، وتنقل الحاصلات فركز على انشاء طريق الشمال (طريق اربيل — راوندوز — رايات) ، اهم طريق تجاري في العراق حيث سيصل شمالي ايران بالعراق[٦٢] . كما دعا الى الاهتمام بالنقل الجوي ، وبمد سكك الحديد حيث اقترح ثلاثة مشروعات في هذا الخصوص هي:

١- سكة حديد حيفا — بغداد — خانقين (وفي المستقبل طهران).

٢-سكة حديد الموصل — حلب — استانبول.

٣-سكك حديد العراق الداخلية.

وكان يقول لا حياة ولا تقدم ولا رخاء ما لم ينشأ الخط الاول ، ولسوف يكون اسعد يوم للعراق يوم افتتاح هذا الخط. الذي سيكون بمثابة العمود الفقري لتقديم العراق الاقتصادي والعمراني وبانشاء هذا الخط سوف يتخلص العراق من الانحصار البحري فضلا عن ، الاجور الباهضة التي تتقاضاها شركة الناقلات البحرية. وسيربطنا بالبحر المتوسط ومصر والحجاز وسوريا والاستانة واوربا عن طريق دمشق - حلب[٦٢].

لقد عبر الملك فيصل الاول عن فكر اقتصادي متقدم وضحت فيه الرؤية ، وتحددت المعالم ، فكان بذلك ناجحا في الميدان الاقتصادي الى حد ما ، ولم يهمل الجانب الاجتماعي الذي حُل اهتمامه وحقق فيه نجاحاً ملموساً.

ثانياً- في المجال الاجتماعي

حينما تسنم الملك فيصل الاول مقاليد الحكم في العراق عام ١٩٢١، ورث مجتمعنا متفككا ومتخلفا في الكثير من مفاهيمه ، واسسه ، وقد وجد البريطانيون في واقع المجتمع العراقي القومي والديني والطائفي والعشائري الفرصة المناسبة لبث سمومهم فيه بهدف صرف الانظار عن وجودهم وتثبيت اقدامهم ، من هنا فأن ضمان وحدة المجتمع تحول الى اخطر المهمات التي جابهت الملك فيصل ، والتي حظيت باهتمامه الكبير ، وحقق نجاحاً مشهوداً في ميدان توحيد المجتمع ، ولاسيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار كل ما يتعلق بالزمان ، وقصر فترة حكم الملك فيصل الاول[٦٤].

لقد تظافرت مجموعة من العوامل المتفاعلة فيما بينها ، والتي ساعدت الملك على تحقيق قدر من النجاح في هذا الميدان ، تأتي في مقدمتها شخصية الملك فيصل نفسه ، فالواقع ان الملك كانت له قدرة على اجتذاب قلوب الناس اليه ، وكانت له لهجة في الحديث حجازية ، وهي لهجة محببة الى العراقيين ، واذا تكلم في اجتماع كان كلامه مباشر لا حذلقة فيه ولا تصنع[٦٥]. فقد ذكر امين الريحان ((ان فيصل كان يخص كل فريق من الناس ، وكل وفد من الوفود بكلمة نوحيها اليه تقاليدهم ونزعاتهم السياسية والدينية ، فكان ينشد الشيعة بوحدة الاسلام والاخاء والاسلامي ، ويتلوا على اهل السنة من صفحات العباسيين الذهبية ، ويذكرهم بالرشيد والمأمون ، وما كان للعرب من فضل على الاوربيين ، ثم يحثهم على النهوض والتعاضد ، وكان يصرح ويؤكد للاقليات انه مقيم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرعية على اختلاف المذاهب الدينية ، فيعيد ما قاله مرارا: كنا عربا قبل موسى وعيسى ومحمد (ص)[٦٦].

ولم تمض سوى فترة قصيرة على وصول الملك فيصل الى العراق حتى كتبت المس بيل Miss Biell تقول ((ان شخصية فيصل اجتازت ثلاثة ارباع الطريق))[٦٧].

بهذه الشخصية بدأ الملك فيصل تعامله مع المجتمع العراقي وكانت اكبر نجاحاته في هذا المجال هي:

وحدة المجتمع

لقد تعامل الملك فيصل مع قوميات وطوائف المجتمع تعاملا ذكيا دلّ على براعة سياسة. فقد كان متفهما لابعاد المسألة الكردية افضل من أي سياسي — عراقي آخر في عهده ، وحتى بعد وفاته في العهد الملكي ، لانه امن فعلا لا قولا بأن الوحدة العراقية لا يمكن لها ان تتحقق من دون التعايش السلمي بين القوميتين العربية والكردية[٦٨] . وهذه الحقيقة اكدتها اقواله وخطبه ، فقد ذكر في احدها ((انني اعتقد ان من اعظم واجبات العربي العراقي تشجيع اخيه الكردي العراقي للتمسك بقوميته ، والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع ، ومصدر سعادتهم المادية والمعنوية ، وبذلك يكونون اعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك))[٦٩] .

وعندما زار مدينة السليمانية في حزيران عام ١٩٣٣، قال عبارته المشهورة ((الدين لله والوطن للجميع)) ، واضاف ((فهذه الجبال والوديان هي ملك لباقي سكان الوية (محافظات) البلاد العراقية الاخرى ، كما ان كل شبر من تلك الالوية هي لسكان هذا اللواء))[٧٠] . وقد صدرت في عهد الملك فيصل الاول العديد من التشريعات التي تخدم مسيرة القضية الكردية.

من جانب اخر ، كان التعامل مع الاثوريين اعقد واصعب بكثير من التعامل مع أي جزء اخر من المجتمع العراقي. وذلك بسبب سياسة البريطانيين ومناوراتهم التي جعلت منهم احدى اكثر مشاكل المجتمع تعقيداً الا ان الملك فيصل تعامل مع قضية الاثوريين بشكل مرن ، واستطاع بحنكته السياسية ان يحتويهم ويحجم الكثير من اتجاهاتهم الهادفة الى شق وحدة المجتمع ، وقد نجح بذلك[٧١] . وبالمقابل ظلت العلاقات مع الطوائف المسيحية الاخرى في المجتمع العراقي طبيعية طيلة عهد الملك فيصل الاول، وتقلد هؤلاء مناصب مدنية وعسكرية مختلفة في الدولة العراقية[٧٢] . ذلك لانه كان يقول: ((لست ناظر الى أية شخصية كانت ، بل انظر بكل احترام الى من يرفع شأن البلاد))[٧٣] .

بهذه الروحية العالية تعامل الملك فيصل الاول مع الواقع الطائفي للمجتمع العراقي ، وهو امر كان على جانب كبير من الاهمية يومئذ ، وحقق ايضا نجاحا لمسه الجميع. فعمل على بناء علاقات وثيقة مع ابناء الطائفة الشيعية منذ البداية ، فقد ظل منذ يوم تتوجيه حتى وفاته يحرص على اداء الزيارات الى العتبات المقدسة بين فترة واخرى ، وكانت آخر زيارة له لكربلاء والنجف في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٢[٧٤] .

كما اختار الملك لعضوية مجلس الاعيان عام ١٩٢٥، والعسكرية الثانية عام ١٩٢٦، وطلب من الوزراء افساح المجال بتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدراتهم (٧٥).

نستنتج من ذلك ان سياسة الملك فيصل الاول في هذا المجال قامت على مقاومة كل اتجاه يقوي ويثير ويبرز النعرة الطائفية ، فنال بذلك رضا كل الاطراف وكل الطوائف ، ((فقد رضيت عنه الشيعة كما رضا عنه اهل السنة ، كما ورد ذلك على لسان احد الكتاب الاجانب)) (٧٦).

اما عن موقف الملك فيصل تجاه المرأة ، نصف المجتمع ، فان الملك لم يتجاوز حدود القيم العشائرية السائدة في عهده كثيراً ، فقد اكد ان المرأة كلما ازدادت علما وثقافة ازدادت مقدرة على اسعاد الرجل (٧٧). لان المرأة ، وكما كان يعتقد لا تنشد ((السعادة اذا عملت خارج البيت بل تنشد المعيشة)) (٧٨). وعن تعليم المرأة ، واعدادها للقيام بواجباتها على ما يرام قال: ((ليس في العراق الآن محاميات ، او صاحبات مهن اخرى ، فنحن لا نريد المرأة كذلك ـ وانما نريدها لواجبات اعظم من الحقوق والاقتصاد ، نريدها للعمل في الميدان النسوي ، وفي التعليم ، وتدبير المنزل ، والتمريض وشؤون الصحة، وبقية الامور البيتية الضرورية)) (٧٩).

لهذا نرى ان المرأة لن تسهم بأي قسط في المجال السياسي ، لان القانون الاساسي العراقي لم يعترف بأي حق لها في هذا المجال ، بغض النظر عن مستواها الثقافي او العلمي. فحرمت المرأة من الاشتراك في الحياة البرلمانية ، ومن حق الانتخاب (٨٠) ويبدو أن ذلك كان طبيعيا جدا مع واقع المجتمع وتكوينه ، وطبيعة تقاليده . لذلك لم يفكر الملك فيصل الأول بتجاوز ((الخط الأحمر))، فيما يخص المرأة تحديدا في هذا الجانب . لذلك فحينما قارن الملك فيصل بين المرأة الشرقية والغربية في حديث أدلى به أثناء زيارته لباريس عام ١٩٣٣ قال: ((لقد تقدمت المرأة الحديثة تقدما عظيما بالنسبة لما كانت عليه في الجيل الماضي ، لكن المرأة في الاقطار الرقية اذا قيست بالمرأة الغربية الآن ظهرت من الطراز القديم)). واضاف ((اذا رأيتم ان حريتها مقيدة الى حد ما في العمل والتنقل ، فاعتقدوا معي ان تلك القيود وقتية تتعلق بالمرأة نفسها ، والى ميدان بني قومها واخلاقهم)) (٨١). من هنا يمكن القول ان ما تحقق للمرأة في عهد الملك فيصل الاول كان شيئاً محددا لن يتجاوز في الغالب اجراءات فوقية ، وتصريحات ومواقف لم تخل احيانا من طابع مثالي ، فقد دعم ((نادي النهضة النسوي)) ، وتبرع له من اجل شراء دار تكون مقرا له)) (٨٢).

وبحكم واقع المجتمع ، وتحت ضغط العادات والتقاليد ، لم يشهد عهد الملك فيصل حملة واسعة من اجل السفور كالتي جرت في المرحلة نفسها في تركيا وايران وبعض الاقطار العربية (٨٣).

اما بالنسبة للتعليم ، فقد حظي باهتمام بالغ من لدن الملك فيصل ، لانه كان يرى فيه اساس تقدم كل مجتمع. ونستطيع ان ندرك ذلك الاهتمام من خلال احاديثه ، وممارساته العملية ، ففي الخطاب الذي وجهه الى المعلمين ، بمناسبة عقد مؤتمرهم الاول الخاص بالتربية ، في الاول من نيسان عام ١٩٣٢ قال: ((تأكدوا ان العمل الذي تقومون به هو اعظم من عمل الملك ، واعظم من عمل الوزير ... وان أي عمل نقوم به من اجل شعبنا لا يرقى الى مستوى العمل الذي يقوم به التربيون)) (٨٤). ثم مضى يقول: ((ان واجبكم يجب ان يتجه الى تشقيف العقول وعليكم ان تهتموا قبل كل شيء بغرس روح الايمان الصادق ، والخلق الكريم ، والاخلاص المتين في الشعب والتلاميذ (٨٥). وفي مناسبة اخرى ، اظهر حماسة تجاه التعليم ، حينما قال: ((لو لم تكن عليّ مسؤوليات في الدولة ، لما ترددت ان اكون معلما في اقصى قرية عراقية)) (٨٦).

لقد كان الملك فيصل محباً للعلم ، كثير التردد على المدارس ، ففي احدى زياراته للمدرسة المأمونية ، سجل الملك اسمه ضمن اعضاء الهيئة التدريسية. وتبرع لمدرسة التفيض بـ (١٥٠) روبية من رتبه الشهري ، و (٣٥٠) روبية اخرى الى مدرسة الغري لسد احتياجاتهم (٨٧).

اولى الملك فيصل عناية خاصة بانشاء ((جامعة آل البيت)) عام ١٩٣٢، فقد وضع حجر الاساس بيده ، وكان الهدف من انشائها العمل على تقارب وجهات النظر بين المذاهب الاسلامية. وبعد انجازها ، امر وزارة الاوقاف تأليف لجنة من المختصين لوضع نظام للجامعة على طريقة حديثة (٨٩).

وعلى الرغم من كل ذلك ، فأن ما تحقق للعراق في مجال التعليم في عهد الملك فيصل كان اقل من الطموح ، ودون مستوى الحاجة الفعلية لمتطلبات تطور المجتمع الى حد كبير ، وذلك بفعل عوامل خارجة عن ارادته ، الا انه كان يمثل ، مع ذلك ، خطوة الى امام بالقياس مع ما كان موجوداً قبل عهده ، كما سجل اتجاهاً بيانياً في الصعود في عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ (٩٠).

الخاتمـــة

ان صفوة القول الذي يمكن ان يسجل بعد نهاية هذا البحث هو: ان الملك فيصل الاول اتصف بذهنية اقتصادية واضحة الرؤية ، استوعبت مشاكل العراق الاقتصادية وشخصتها وطرحت مقابلها حلول ومعالجات كانت ملائمة في زمانها. وما اقترحه من افكار لمعالجة الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعراق عام ١٩٢٩، خير شاهد على ذلك ، فضلاً عن متابعته المستمرة للشؤون الاقتصادية المختلفة.

واذا كان الملك فيصل قد اعطى ارجحية للقطاع الزراعي على بقية القطاعات الاخرى ، فربما يكون متأثرا بما كان يشاع آنذاك من ان العراق بلد زراعي بالاساس.

لكن بالرغم من ذلك ، حظيت القطاعات الاخرى لاسيما الصناعة والمعادن والمواصلات بحظوة لديه ، فدعا الى تنويع مصادر الدخل القومي ، من خلال تنويع مصادره.

على صعيد آخر ، اثبتت الاحداث وبما لايقبل الشك ان الملك فيصل الاول كان محباً للعراق وشعبه ، فحافظ على وحدته ، لانه امن فعلاً بان مصلحة الوطن فوق المصلحة الشخصية.

ختاماً يمكن القول: ان الملك فيصل الاول عمل جاهداً خلال فترة حكمه على تطوير المجتمع والنهوض به وفق امكانات العراق المتاحة آنذاك ، فاصاب في بعض الميادين ، وحالت ظروف اخرى دون تحقيق النجاح في ميادين اخرى ، فاستحق الملك فيصل الاول بذلك الثناء والتقدير.

المصـــادر

اولاً- الوثائق غير المنشورة.

ملفات البلاط الملكي.

- مئلفة ١٤٠٠.
- ملفة ١٤١٢ (التقارير الاقتصادية والمالية).
- ملفة ١٤٢٤ (الحالة المالية والديون الحكومية).
- ملفة ١٩٢٣.
- ملفة ١٩٢٥.

ثانياً- الوثائق المنشورة.

- محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي الخامس لسنة ١٩٢٩، بغداد ١٩٢٩.
- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، بغداد ، ١٩٣٣.

ثالثاً- الكتب العربية والمترجمة.

- امين الريحاني ، فيصل الاول ، ط٢، بيروت ، ١٩٥٨.
- عبدالرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، لبنان ، ١٩٦٤.
- ـــ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١، ط٤، بيروت ، ١٩٨٠.
- ـــ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١، ط٥، بيروت ، ١٩٧٨، ج٢، ط٧، بغداد ، ١٩٨٨.
- علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول ، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، ط١، بغداد ، ١٩٩٠.

- لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط١، الكويت ، ١٩٧٨.
- علي الوردي (الدكتور) ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٦، بغداد ، ١٩٧٦.
- عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد ، ١٩٧٨.
- ((فيصل بن الحسين في خطبه واقواله)) ، منشورات مديرية الدعاية العامة ، بغداد ، ١٩٤٥.
- كاتلين م. لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي ، وخطاب العاني ، بلا ، ١٩٦٣.
- كمال مظهر احمد (الدكتور) ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية ، بغداد ، ١٩٨٧.
- محمد صبيح ، الملك فيصل الاول ، القاهرة ، ١٩٤٥.
- هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج١، ترجمة عبد المسيح ثروة ، بغداد ، ١٩٣٨.

رابعاً- الرسائل الجامعية

- اسماعيل نوري الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.
- حسان ناجي محمود الحديثي ، تاريخ الري في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.
- سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.
- عبدالله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
- عبدالمجيد كامل عبداللطيف ، دور الملك فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، رسالة دكتوراه منشورة ، مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٠.

خامساً- المقالات

- نوري عبدالحميد خليل (الدكتور) ، الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية ، ط ((آفاق عربية)) (مجلة) ، بغداد ، العدد الثالث ، آذار ١٩٩٠.
- ـــــ ، مذكرة كتبها الملك فيصل الاول تنشر لاول مرة ، ((الحكمة)) (مجلة) ، بغداد ، العدد ٢٤، آذار ٢٠٠٢.

عبدالرحمن الحبيب (الدكتور) ، تعقيب على مذكرة الملك فيصل الاول ، ((الحكمة)) العدد ٢٥، نيسان ٢٠٠٢.

الهوامـــش

(١) سهيل صبحي سلمان . التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨. رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية الآداب . جامعة بغداد . ١٩٩٤. ص١.

(٢) عبدالمجيد كامل عبداللطيف . دور الملك فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣. رسالة دكتوراه منشورة . مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية . الجامعة المستنصرية . بغداد ١٩٩٠ ص٢٧٥.

(٣) عبدالرزاق الحسني . تاريخ الوزارات العراقية . ج١، ط٥. بيروت . ١٩٧٨. ص٦١-٦٢.

(٤) عبدالله شاتي عبهول . مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاداب . جامعة بغداد . ١٩٨٣. ص١٢.

(٥) عبدالمجيد كامل . المصدر السابق . ص٤.

(٦) نوري عبدالحميد خليل (الدكتور) . الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية . ((افاق عربية)) . (مجلة) . بغداد . العدد الثالث . آذار . ١٩٩٠. ص٧١.

(٧) عبدالرزاق الحسني . الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية . لبنان . ١٩٦٤. ص٣٠.

(٨) لطفي جعفر فرج . عبدالمحسن السعدون ودوره في تايخ العراق السياسي المعاصر . ط١. الكويت . ١٩٧٨. ص٣٧٢-٣٧٤.

(٩) عبدالله شاتي . المصدر السابق . ص١٣.

(١٠) المصدر نفسه . ص١٣.

(١١) المصدر نفسه . ص١٣-١٤.

(١٢) عبدالرحمن الحبيب (الدكتور) . تعقيب على مذكرة الملك فيصل الاول . ((الحكمة)) (مجلة) . بغداد . العدد ٢٥. نيسان . ٢٠٠٢. ص١١٣.

(١٣) عبدالمجيد كامل . المصدر السابق . ص٢٠٨.

(١٤) المصدر نفسه . ص٢٠٨.

(١٥) د.ك.و. . (ملفات البلاط الملكي) . ت ٢١١/١٤٢٤ (الحالة الاقتصادية والديون الحكومية) . كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٤كانون الاول ١٩٢٤. وثيقة رقم ٤. ص٢٠.

(١٦) هنري فوستر . تكوين العراق الحديث . ج١. ترجمة عبدالمسيح ثروة . بغداد . ١٩٣٨. ص٤٢٤.

(١٧) عبدالله شاتي . المصدر السابق . ص١٥.

(١٨) د.ك.و. . ((ملفات البلاط الملكي)) . ت ١١٣/١٤٠٠. كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٨. وثيقة رقم ٢٣. ص٤٢.

(١٩) المصدر نفسه . وثيقة رقم ٢٣. ص٤٣.

(٢٠) المصدر نفسه . وثيقة رقم ٢٣. ص٤٣.

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن اثر الازمة الاقتصادية العالمية في العراق ينظر: كمال مظهر احمد (الدكتور) . صفحات من تاريخ العراق المعاصر . دراسات تحليلية . بغداد . ١٩٨٧.

(٢٢) محاضر مجلس الاعيان . الاجتماع الاعتيادي الخامس لسنة ١٩٢٩. الجلسة المشتركة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩. بغداد . ١٩٢٩. ص٢.

(٢٣) نوري عبدالحميد خليل العاني (الدكتور) . مذكرة كتبها الملك فيصل الاول تنشر لاول مرة . ((الحكمة)) (مجلة) . بغداد العدد ٢٤. آذار ٢٠٠٢. ص٦٢.

(٢٤) د. نوري عبدالحميد . الملك فيصل الاول . ص٧٢.

(٢٥) المصدر نفسه . ص٦٣.

(٢٦) د. نوري عبدالحميد . مذكرة ... . ص٦٣.

(٢٧) اسماعيل نوري الربيعي . تاريخ العراق الاقتصادي ١٩٢١-١٩٣٢. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية الاولى . جامعة بغداد . ١٩٨٩. ص١٧٠.

(٢٨) د.ك.و. ، ((ملفات البلاط الملكي)) ، ت ٣١١/١٤١٢، (التقارير المالية والاقتصادية) ، كتاب وكيل رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء ، وثيقة رقم ٢ ، ص٤.

(٢٩) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٢ ، ص٦.

(٣٠) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٢ ، ص٦.

(٣١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٢ ص٧.

(٣٢) د. عبدالرحمن الحبيب ، المصدر السابق ، ص١١٠.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص١١١.

(٣٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١، ط٤، بيروت ، ١٩٨٠، ص١٢.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٣.

(٣٦) عبدالمجيد كامل ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٦.

(٣٧) علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول، حياته ودوره السياسي في الورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، ط١، بغداد ١٩٩٠، ص ٢٢٨.

(٣٨) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢، ط٧، بغداد ، ١٩٨٨، ص٩١.

(٣٩) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٧٨.

(٤٠) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٢٨.

(٤١) حسان ناجي محمد الحديثي ، تاريخ الري في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤، ص١٠٦.

(٤٢) د.ك.و. ، ((ملفات البلاط الملكي)) ، ت ٣١١/١٩٢٣، كتاب وزارة المالية الى رئيس الديوان الملكي رستم حيدر في ١١آذار ١٩٢٦، وثيقة رقم ١ ص١.

(٤٣) للتفاصيل ينظر: عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد ، ١٩٧٨، ص٢٦٤-٢٦٦، ٣٤٧-٣٥٠.

(٤٤) علاء جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٢٢٩.

(٤٥) المصدر نفسه ، ص٢٣٠.

(٤٦) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢، ص٩٢.

(٤٧) حسان ناجي ، المصدر السابق ، ص١٢١.

(٤٨) د.ك.و. ، ((ملفات البلاط الملكي)) ، ت ٣١١/١٩٢٥، كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٨، وثيقة رقم ٥، ص٧.

(٤٩) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٥، ص٨.

(٥٠) حسان ناجي ، المصدر السابق ، ص١٢٢.

(٥١) المصدر نفسه ، ص١٢٢.

(٥٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الخامسة في ١٦آذار ١٩٣٣، بغداد ١٩٣٣، ص٤١.

(٥٣) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٨٠.

(٥٤) للتفاصيل ينظر: كاتلين م . لانكي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب العاني ، بلا ، ١٩٦٣.

(٥٥) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣١.

(٥٦) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٨٢.

(٥٧) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣١.

(٥٨) د. نوري عبدالحميد ، الملك فيصل الاول ... ، ص٧٣-٧٤.

(٥٩) د. عبدالرحمن الحبيب ، المصدر السابق ، ص١١٢.

(٦٠) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣١-٢٣٢.

(٦١) د. نوري عبدالحميد ، الملك فيصل الاول ... ، ص٧٤.

(٦٢) د. نوري عبدالحميد ، مذكرة ... ،ص

(٦٣) د. عبدالرحمن الحبيب ، المصدر السابق ، ص١١٣.

(٦٤) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢١٩-٢٢٠.

(٦٥) علي الوردي (الدكتور) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٦، بغداد ، ص١٠٦.

(٦٦) امين الريحاني ، فيصل الاول ، ط٢، بيروت ، ١٩٥٨، ص٩٠.

(٦٧) علي الوردي ، المصدر السابق ، ص١٠٦.
(٦٨) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٢١.
(٦٩) ((فيصل بن الحسين في خطبه واقواله)) ، منشورات مديرية الدعاية العامة ، بغداد ، ص٢٨٣.
(٧٠) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٤٠.
(٧١) للتفاصيل ينظر : عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٣٥-٢٥٢.
(٧٢) المصدر نفسه ، ص.
(٧٣) ((فيصل في خطبه واقواله)) ، ص٢٤٩.
(٧٤) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٥٤.
(٧٥) المصدر نفسه ، ص٢٥٥.
(٧٦) مقتبس من: المصدر نفسه ، ص٢٥٧.
(٧٧) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣٧.
(٧٨) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ٢٥٨.
(٧٩) محمد صبيح ، الملك فيصل الاول ، القاهرة ، ١٩٤٥، ص١٥٨.
(٨٠) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٥٨.
(٨١) ((فيصل في خطبه واقواله)) ، ص٣٢٢-٣٢٣.
(٨٢) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٥٩.
(٨٣) المصدر نفسه ، ص٢٥٩.
(٨٤) ((فيصل في خطبه واقواله)) ، ص٣٢٠.
(٨٥) المصدر نفسه ، ص٣٢٠.
(٨٦) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣٥.
(٨٧) المصدر نفسه ، ص٢٣٦.
(٨٩) علاء جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.
(٩٠) عبدالمجيد كامل ، المصدر السابق ، ص٢٦٠.